وعلى هذا النحو، حُلّت اكبر العقد التي كانت تعترض طريق التضامن العربي بين الانظمة المختلفة. وقد يسّر الوصول الى هذا الحل، بهذه السرعة القياسية، ان العقدة الأخرى المتصلة بمصير الجمهورية العربية اليمنية كانت حلت، هي الاخرى، حلاً نهائياً في اجتماع مغلق ضم الملك فيصل والرئيس عبدالناصر ومضيفهما السوداني. وقد توصل الجانبان الى الاتفاق الذي وقعاه في الخرطوم، والذي ينص على اختيار لجنة ثلاثية مهمتها «وضع التخطيط الذي يضمن انسحاب قوات الجمهورية العربية المتحدة من اليمن ووقف المساعدات العسكرية التي تقدمها المملكة العربية السعودية عن جميع اليمنيين»(١١٩).

«لاءات» الخرطوم الشهيرة

وبهذا، بقي الشأن السياسي، وحده، او الشأن المتصل بالحلول السياسية المعروضة وبما يتصل بها من تحديد أولويات العمل وتغليب السياسي على العسكري، كما ترى معظم الدول، او تغليب العسكري على السياسي، كما ترى سوريا والجزائر و م.ت.ف. وكذلك الضوابط التي يمكن ان تحدد ما هو مقبول وما هو مرفوض من التنازلات المطلوبة من الجانب العربي بين يدي أية تسوية. والواقع، ان تشدد الدول المحافظة في تجنب الاصطدام مع الدول الغربية، وما نتج عن ذلك من رفضها لاستخدام الامكانيات الاقتصادية على اي نحو يستفز الغرب، ووقوف هذه الدول المحافظة ضد ميل دول الانظمة التقدمية الى توسيع العلاقات العربية مع دول المنظومة الاشتراكية، وما تلا ذلك من مواقف، قد أثارت الشكوك، لدى فرقاء الجبهة الثورية المتشددة، من امكانية أن تقود الدول المحافظة العمل العربي المشترك نحو القبول بالتسوية التي تعرضها الولايات المتحدة، والتي كانت توصف بأنها تسوية استسلامية.

وهذه الشكوك، وان بدا التعبير عنها سابقاً لأوانه، اذ ما من مشروع تسوية كان ناجزاً، لم تكن بغير أساس. واذا جاز ان يوصف مثيرو هذه الشكوك بأنهم بالغوا في تقدير المخاطر، فلا يجوز ان يوصفوا بأنهم اختلقوها. وكل ما في الامر ان الظروف لم تكن ناضجة لأي تسوية من أي نوع. والجدل الكثير الذي اثير حول التسويات كان اكبر من الخطر الماثل. واذا كانت الدول المحافظة راغبة في استمرار تعاونها مع الغرب، بما يحمله هذا التعاون من مظاهر تبعية واضحة ناجمة عن الفروق الواضحة في الحجوم والامكانات، واذا كانت هذه الرغبة التي تشبثت بها الدول المحافظة، حتى بعد العدوان، تنطوي على احتمال اتباع سياسات متخاذلة ازاء ضغوط الغرب من اجل تسوية تناسبه وتناسب اسرائيل، فان الدول المحافظة، ذاتها، كانت تدرك ان فرصة الوصول الى تسوية ما لا تزال بعيدة، وكانت، اذاً، قليلة المبالاة ازاء أية ضوابط لفظية يطلبها المعسكر العربي الآخر في الشأن السياسي الخاص بالتسوية.

وبعد ان ظفرت الدول المحافظة بقرار استئناف الضخ، بموافقة عربية اجماعية، وفرضت منطقها في الشأن الاقتصادي كله، مقابل عون محدود تقدمه الى مصر والاردن، لم يعد من شأنها ان تواجه التشدد الثوري ازاء التسوية بتشدد معاكس، بل لعلها أصبحت، في هذا المجال، ميالة الى ممالأة التيار الثوري المعبر عنه بالانظمة وبقوى الرأي العام، حتى تضمن صيانة مكتسباتها المتمثلة في اعادة الاعتبار لها ولمنطقها من قبل القمة العربية وما تجلى في نتائجها، من زيادة حجم هذه الدول ووزنها في العمل العربي العام.

شيء واحد في المناقشة التي أجريت حول هذا الشأن السياسي، في آخر جلسات عمل